الجامعة تتسلم شبكة وخزانات المياه المعالجة رباعياً بمدينة صباح السالم

أعلنت جامعة الكويت أن لجنة استلام أعمال المقاولات والأعمال الإنشائية بمدينة صباح السالم الجامعية صادقت على الاستلام الابتدائيالجزئي (رقم 2) لحزمتي الأعمال 6A و 6B والتي شملت شبكة وخزانات المياه المعالجة رباعياً (RO) 1 ، 2 ، 3 ، و مباني إدارية بمدينةصباح السالم الجامعية ، مع الأخذ بعين الإعتبار ملاحظات أعضاء اللجنة .

وقال رئيس اللجنة أمين عام جامعة الكويت د. مثنى طالب الرفاعي أن لجنة الإستلام صادقت على الإستلام الجزئي لكل من خزان وخطوطالمياه المعالجة رباعيا RO رقم (2) ضمن حزمة الأعمال 6A ، وخزاني المياه المعالجة رباعياً RO رقم (1و3) ضمن حزمة الأعمال 6B ، إلىجانب المباني المتفرقة ضمن حزمة الأعمال 6B والتي تضم مبنى الأمن والسلامة ومبنى الإسعاف ومبنى الصيانة والمشاتل .

ومن الجدير بالذكر أن شبكة وخزانات المياه المعالجة رباعياً (RO) هي عبارة عن عدد 3 خزانات بسعة (37،500 مترمكعب) لكل خزان ، إلىجانب شبكة من أنابيب المياه ذات أقطار متفاوتة بطول (5،350 متر) وخطوط كابلات ألياف ضوئية بنفس الطول ، حيث يتصل كل من تلكالخزانات بشكل مترابط بأحد محطات التبريد المركزية بالحرم الجامعي ، كما يحتوي كل من الخزانات على غرفة مضخات ميكانيكية. كما أنمبنى الأمن والسلامة تبلغ مساحته (970 مترمربع)، بينما تبلغ مساحة مبنى الإسعاف (580 مترمربع)، أما مبنى الصيانة الأرضيةوالمخصص لخدمة و صيانة الأعمال الزراعية بشكل أساسي فتبلغ مساحته (3،500 مترمربع)، في حين تشغل المشاتل وهي عبارة عنحضانات للنباتات مساحة (3،750 مترمربع).

لجنة استلام المشروع في لقطة جماعية

وتضم حزمة الأعمال 6A إلى جانب المرافق التي تم تسليمها جزئياً اليوم مكونات منها عدد 11 ملجأ بسعة 300 شخص لكل ملجأ، و 9 وحدات مواقف سيارات علوية بطاقة استيعابية تفوق 4000 سيارة ، وأعمال تمديدات كهربائية هي أعمال كابلات 11 ك.ف.و singlecoreوملحقاتهما. بينما تضم حزمة الأعمال 6B عدد 12 ملجأ 9 منها بسعة 300 شخص و 3 منها بسعة 150 شخص إلى جانب 4 وحداتمواقف سيارات علوية بطاقة استيعابية تفوق 1850 سيارة ، و وأعمال تمديدات كهربائية هي أعمال كابلات 11 ك.ف. و single core وملحقاتهما ، وكانت جامعة الكويت قد صادقت على الاستلام الجزئي (رقم 1) لهذه المكونات في وقت سابق من عام 2018 .

وكانت لجنة استلام أعمال المقاولات والأعمال الإنشائية بمدينة صباح السالم الجامعية باشرت أعمالها الخاصة خلال اجتماع عقد صباح يومالأربعاء الموافق 3 فبراير 2021 ، وذلك بالإطلاع ودراسة التقارير الفنية المعدة من استشاري المشروع حول أعمال الإستلام الإبتدائي الجزئي(رقم 2) لحزمتي الأعمال 6A و 6B بمدينة صباح السالم الجامعية ، قبل أن تنتقل اللجنة لزيارة ميدانية للمباني محل الأعمال للكشفالظاهري والتأكد من جاهزية مواقع المشروع في حرم الشدادية الجامعي.

وقد شارك في عضوية لجنة استلام أعمال المقاولات والأعمال الإنشائية بمدينة صباح السالم الجامعية كلاً من مدير البرنامج الإنشائيبجامعة الكويت د. قتيبة عبدالرزاق رزوقي والأمين العام المساعد لشئون إدارة المرافق بالإنابة السيد/ على الأستاذ وم. ياسين الياسين الوكيلالمساعد للمنشئات التربوية والتخطيط بوزارة التربية ومدير إدارة مشاريع المنطقة الثانية بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية م. علي عبدالصاحب أحمد الصالح ، و م. سبيكة خالد الزمامي ممثل وزارة الأشغال العامة وم. نجوان الياسين وم.لميس الخرافي من مكتب مساعد نائبمدير الجامعة للتخطيط بجامعة الكويت ، إلى جانب مقرر اللجنة مدير إدارة الإنشاءات والصيانة بجامعة الكويت م. حميدة الخالدي .

دعت المواطنين والمقيمين للإبلاغ في حال رصدهم أي تجاوز في الاسعار

«التجارة»: تخفيض استقدام العمالة المنزلية إلى 890 ديناراً حداً أقصى

وزارة التجارة

أصدرت وزارة التجارة والصناعة قرارا حددت بموجبه اسعار استقدام العمالة المنزلية بحد اقصى 890 دينارا كويتيا «نحو 2937 دولارا امريكيا» عبر المكاتب و390 دينارا «نحو 1287 دولارا» في حال تقديم صاحب العمل جواز سفر العمالة للمكتب شرط تحمله قيمة الحجر الصحي المؤسسي وتذكرة السفر.

وأكد وكيل وزارة التجارة المساعد لشؤون الرقابة التجارية وحماية المستهلك عيد الرشيدي في بيان صحفي اليوم الاربعاء حرص الوزارة على تخفيف العبء على المواطنين والمقيمين مشددا على تطبيق القانون تجاه من يستغل رخصة استقدام العمالة المنزلية بطريقة مخالفة للقانون المعمول بها.

واضاف الرشيدي ان كل من يخالف هذا القرار سيطبق بحقه العقوبات المنصوص عليها بالقانون رقم 10 لسنة 1979 في شأن الاشراف على الانجاز في السلع والخدمات والاعمال الحرفية وتحديد اسعارها والمعدل بالقانون رقم 117 لسنة 2013.

ودعا المواطنين والمقيمين في حال رصدهم أي تجاوز في الاسعار عدم التردد في الاتصال على حماية المستهلك عبر الخط الساخن التابع للوزارة «135» أو الواتس اب «55135135».

تتمات

منع دخول

الحكومة طارق المزرم في مؤتمر صحفي ، عقب اجتماع مجلس الوزراء ، أنه تقرر أيضا إغلاق جميع الأنشطة التجارية ، اعتبارا من الثامنة مساء حتى الخامسة فجراً، لمدة شهر، باستثناء الصيدليات ومنافذ تسوق الأغذية والمستلزمات الصحية والتموينية.

وقال المزرم إن مجلس الوزراء قرر كذلك ايقاف العمل في النوادي والصالونات والمنتجعات ، ووقف جميع أنشطة الاحتفالات، كما قرر تأجيل تحصيل أقساط مبادري صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمدة عام.

أضاف أن الحجر المؤسسي، سيتم لدى أحد الفنادق المحلية على جميع القادمين إلى البلاد لمدة سبعة أيام على نفقتهم الخاصة، من خلال التسجيل بمنصة كويت مسافر على أن تستكمل مدة الحجر المقررة لسبع أيام أخرى في المنزل.

وأشار إلى تكليف ديوان الخدمة المدنية بوضع قائمة عقوبات جزاءات على مخالفي الاشتراطات الصحية من الموظفين لدى الجهات الحكومية.

من جهتها أشارت الوكيلة المساعدة للصحة العامة بوزارة الصحة د. بثينة المضف ، إلى أن البلاد شهدت ارتفاعاً في حالات الإصابة بفيروس كورونا، وحالات دخول المستشفيات والعناية المركزة، وارتفاعا في نسبة الإصابة إلى المسحات.

حمادة : المركز

«سلبية»، إن من أهم أولوياتنا في المرحلة القادمة ، تعزيز السيولة في الخزينة «صندوق الاحتياطي العام» ، مع التأكيد على ضرورة تضافر جهود جميع الجهات والعمل كفريق واحد لتحقيق استدامة المالية العامة.

وحذر حمادة في بيان على صفحة الوزارة في تويتر ، من أن «لإيرادات والمصروفات العامة تعاني اختلالات هيكلية ، أدت إلى قرب نفاد السيولة في خزينة الدولة .وحسب بيانات معهد الصناديق السيادية، فتبلغ قيمة أصول هيئة الصندوق السيادي الكويتي 533.65 مليار دولار.

تأتي تصريحات الوزير وفق بيان وزارة المالية، تعقيبا على قرار وكالة فيتش بتثبيت التصنيف السيادي لدولة الكويت عند AA ، مع تغيير النظرة المستقبلية من «مستقرة» إلى «سلبية».

وبحسب بيان بنك الكويت المركزي الصادر، أمس الأربعاء، أوضحت «فيتش» في تقريرها أن تخفيض النظرة المستقبلية يعكس مخاطر السيولة قصيرة الأجل والمرتبطة بالنفاد الوشيك لصندوق الاحتياطي العام في ظل غياب إذن للحكومة بالاقتراض.

ويتجذر هذا الخطر، بحسب التقرير، في الجمود السياسي والمؤسساتي الذي يفسر أيضاً عدم وجود إصلاحات مؤثرة لمعالجة العجز المالي الكبير في الميزانية العامة للدولة، والضعف المتوقع من أرصدة الموازين المالية والخارجية لدولة الكويت، ومع ذلك ستظل تلك الأرصدة من بين أقوى الميزانيات السيادية التي تصنفها «فيتش».

وقالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني إن القطاع المصرفي الكويتي يتمتع بمعدلات رسملة جيدة، وهو منظم بشكل جيد من قبل بنك الكويت المركزي.

وذكرت الوكالة أن متوسط تقييم الجدوى الخاص بالقطاع المصرفي الكويتي تبلغ درجته «BBB».

وأشارت إلى أن القطاع الخاص المصرفي وغير المصرفي في الكويت يُعتبران في وضع صافي دائن خارجي ومستثمر رئيسي في المنطقة، وهو ما يُفسر آفاق النمو المحلي الفاتر نسبيا.

وقالت إن هذا يوفر دعماً لرصيد الحساب الجاري وصافي الاستثمار الدولي (IIP)، والذي تُقدره «فيتش» بنسبة 675 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020.

وقد حقق الحساب الجاري لدولة الكويت فائضاً في جميع السنوات العشرين الماضية ما عدا سنتين.

وتتوقع الوكالة أن عدم تمرير قانون دين عام جديد قد يؤدي إلى نفاد سيولة صندوق الاحتياطي العام في الأشهر المقبلة ما لم تتخذ مزيد من التدابير لمعالجة أوضاعه.

وأشارت «فيتش» إلى أن استنفاد سيولة صندوق الاحتياطي العام من شأنه أن يحد بشكل كبير من قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها ويمكن أن يؤدي ذلك إلى اضطراب اقتصادي كبير.

ووفقاً للسيناريو الأساسي للوكالة الذي يفترض أن الحكومة ستجدد موارد صندوق الاحتياطي العام لتجنب النضوب حتى بدون أي تشريع جديد من قبل مجلس الأمة، واستمرار الحكومة في خدمة الدين «حيث تبلغ نحو 400 مليون دينار وبنسبة 1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021»، إلا أنه لا يزال هناك درجة من عدم اليقين.

كما أشارت الوكالة إلى أن السلطات في الكويت قد أبدت التزاماً بتجنب أزمة السيولة ولديها المرونة لاتخاذ تدابير استثنائية لتحقيق هذه الغاية.

وبينت «فيتش» أن كل من جهود تقليص العجز المالي والإصلاح المالي وإقرار قانون الدين العام لا تزال تواجه انقسامات سياسية راسخة وجموداً في الموازنة، حيث تشكل المرتبات والدعوم الحكومية أكثر من 70 في المئة من الإنفاق العام، ويشكل المواطنون الكويتيون نحو 80 في المئة من العاملين في القطاع العام.

وتوقعت «فيتش» أن يتسع عجز الميزانية العامة «بعد إضافة دخل الاستثمارات الحكومية» ، إلى نحو 6.7 مليار دينار أو ما نسبته 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2020/2021.

وعلى صعيد الإيرادات، تتوقع الوكالة انخفاضه بنحو 33 في المئة ليصل إلى ما يزيد قليلاً عن 14 مليار دينار أو ما نسبته 42 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعاً بانخفاض أسعار النفط وكميات إنتاجه.

أما بالنسبة للمصروفات العامة، فتتوقع «فيتش» أن تتماشى مع المصروفات الفعلية للسنة المالية السابقة عند نحو 21 مليار دينار أو ما نسبته 62 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أقل من المصروفات المرصودة في الموازنة العامة في السنة المالية 2020/2021.

وعلى مدار السنة المالية الحالية، خصصت الحكومة الكويتية ما مجموعه 740 مليون دينار «أقل من 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي» ، كإنفاق إضافي لمكافحة فيروس كورونا ودعم القطاع الخاص، والذي قابله مدخرات في بنود أخرى، بما في ذلك انخفاض الدعوم الحكومية.

وتوقعت «فيتش»، أن تُسجل الميزانية العامة عجزاً مالياً بنحو 7.5 مليار دينار أو ما نسبته 21 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية القادمة 2022/2021، بافتراض أن متوسط سعر برميل النفط سيبلغ نحو 45 دولاراً ومتوسط الإنتاج عند نحو 2.4 مليون برميل يومياً.

وذكرت الوكالة أنه في ظل نفس الافتراضات، فإن مشروع الموازنة العامة الأخير يُخطط لزيادة واسعة النطاق في الإنفاق العام إلى نحو 23 مليار دينار أو ما نسبته 65 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الوكالة تتوقع أن تكون الزيادة الفعلية في الإنفاق أقل من ذلك.

وتُقدّر أن متوسط برميل النفط التعادلي للموازنة العامة في الكويت سيصل إلى نحو 80 في المئة دولاراً للبرميل عند مستويات الإنتاج الحالية للنفط.

وبموجب منهجية وزارة المالية في إعداد التقارير المالية، والتي لا تتضمن دخل الاستثمارات الحكومية، تتوقع «فيتش» أيضاً أن يصل عجز الميزانية العامة في الكويت «دون حساب دخل الاستثمارات الحكومية» إلى نحو 10 مليارات دينار أو ما نسبته أكثر من 30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2020/2021.

وقالت «فيتش» إن رقم العجز السابق يتوافق إلى حد كبير مع الاحتياجات التمويلية للميزانية العامة، موضحة بأن الجزء الأكبر من أصول الهيئة العامة للاستثمار ودخل الاستثمارات الحكومية مرتبط بصندوق احتياطي الأجيال القادمة، الأمر الذي يتطلب موافقة مجلس الأمة الكويتي للسحب منه لتمويل عجز الميزانية.

وبينت الوكالة أنه من المُرجح أن تظل الميزانية العامة في دولة الكويت من بين أقوى الميزانيات السيادية التي تصنفها «فيتش»، حتى مع افتراض وجود إصلاحات مالية محدودة وعدم انتعاش أسعار النفط أو كميات الإنتاج.

وفي ظل عدم إفصاح الحكومة الكويتية عن حجم أصول وأداء الهيئة العامة للاستثمار، تتوقع الوكالة أن يصل صافي الأصول السيادية الخارجية التي تديرها الهيئة إلى نحو 581 مليار دولار، أو ما نسبته 652 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2020، وذلك بالرغم من السحوبات من صندوق الاحتياطي العام.

وتُعتبر نسبة الدين الحكومي في الكويت إلى الناتج المحلي الإجمالي من بين الأدنى للسلطات السيادية المصنفة من الوكالة، وتبلغ نحو 17 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020، وقد يؤدي تمرير قانون الدين العام الجديد إلى رفع هذه النسبة إلى 50 – 60 في المئة، أعلى بقليل من متوسط أقرانها في التصنيف «AA».

وتوقعت فيتش أن يشهد الاقتصاد الكويتي انتعاشاً اقتصادياً معتدلاً هذا العام مع بدء تلاشي الصدمة المزدوجة لانخفاض إنتاج النفط وفيروس كورونا.

«الميزانيات» : تكليف

العائدة لمؤسسة الموانئ وما تم اتخاذه من إجراءات لتنفيذ الأحكام القضائية بشأنها.

وقال مقرر اللجنة النائب د. بدر الداهوم ، إن اللجنة قررت تقديم رسالة واردة لمجلس الأمة بطلب تكليف لجنة حماية الأموال العامة بالتحقيق في موضوع تقاعس الجهات الرقابية في التعامل مع شركة «K.G.L» .

أضاف أن اللجنة استمعت إلى إفادة ديوان المحاسبة بشأن تقاعس الجهات الرقابية ، ممثلة بوزارة التجارة وهيئة أسواق المال في التعامل مع شركة «K.G.L» وشركاتها التابعة، وقررت اللجنة بعد الاطلاع على المستندات والإفادات إحالة الأمر إلى لجنة حماية الأموال.

وأكد أن على جميع الجهات الرقابية في الحكومة ممارسة دورها للحفاظ على المال العام ، ومحاسبة المقصرين والمتسببين في هدر المال العام في كل المؤسسات والتعامل معها بحزم لحماية أموال وحقوق الدولة تجاه هؤلاء واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم.

واعتبر أن السبب الرئيس في الهدر والتجاوزات و»الانقضاض» على المال العام ، هو تقاعس أو تواطؤ بعض الجهات الحكومية مع هؤلاء المتسببين بنهب أو هدر المال العام.

وأكد الداهوم أهمية محاسبة المتسببين ومن كان يستحق منهم المحاسبة فسوف يحاسب ، وبعد ذلك سيكون هناك توجه إلى النيابة العامة لاتخاذ إجراءاتها والمحاكمة بحق من نهبوا المال العام أو أهدروه أو تواطأوا وتقاعسوا عن أداء دورهم الرقابي.

الشاهين يطالب

التحتية لتشغيل هذه الخدمات موجودة لكن المطلوب هو بدء التنفيذ والتطبيق.

وبين أن سؤاله لوزير المالية عن ماهية الخدمات المشغلة والبنوك نوع من أنواع الضغط العام للدفع نحو الميكنة والتحول الرقمي للقطاعين المالي والتجاري حتى تساهم في تحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي وفقا لرؤية سمو الأمير الراحل -رحمه الله-.

وقال الشاهين إن المجتمعات الحالية هي مجتمعات شابة وحديثة والجميع فيها يستخدم الأجهزة المنقولة والساعات الذكية التي تحمل مثل هذه التقنيات وهي موجودة منذ عام 2014، وتطبقها بعض دول الخليج العربي منذ سنوات عدة معربا عن أسفه لعدم تشغيل مثل هذه الخدمات في الكويت في بعض البنوك.

الخليفة : لأصحاب

مرة واحدة لمدة خمس سنوات مقابل مصاريف إدارية بما لا تتجاوز 3 في المئة من القيمة الاستبدالية.

ونص الاقتراح في مادته الأولى على أن تضاف مادة برقم «77 مكرراً» إلى الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 المشار إليه نصها التالي : «يحق لأصحاب المعاشات طلب استبدال نقود بحقوق معاشاتهم التقاعدية لمدة خمس سنوات مرة واحدة مقابل مصاريف إدارية لعملية الاستبدال بما لا يتجاوز 3% من القيمة الاستبدالية. وفي حالة وفاة المستفيد من أحكام الفقرة السابقة يستمر خصم قيمة الأقساط المتبقية من المعاش التقاعدي».

الصقعبي : تعديلات

وأوضح أنه « بتاريخ 1 ديسمبر 2016 تم اقرار قانون انشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد « نزاهة «، ويفترض بعد مرور خمس سنوات من انشائها تقييم مدى نجاحها وجودة وكفاءة هذا الجهاز».

وقال «أجريت عدة مقارنات لكي نعرف من خلالها إلى أين نتجه بهذا الملف، وخلال السنوات الخمس الأخيرة تم تقديم أكثر من 338 بلاغ الى الهيئة، ٥ منها فقط كانت بمتابعة ورصد من الهيئة نفسها و٦ منها فقط بلاغات انتهت بإدانات في المحاكم أي بنسبة 1.4 في المئة»، معتبراً أنها نسبة ضئيلة جدا بالمقارنة مع التجارب العالمية.

وبين الصقعبي أن نتيجة المقارنات ما بين قانون نزاهة الكويتي ، وقوانين دول نجحت في مكافحة الفساد وتقدمت مراكز في مؤشر مدركات مكافحة الفساد، أظهرت ان جهاز مكافحة الفساد السنغافوري ، والذي يعتبر رابع اقوى جهاز مكافحة في العالم فان نسبة الادانات ما بين عامي 2014 و2018 ، تجاوزت 98 في المئة.

وأكد أنه خرج بعد دراسته لهذا الملف بثلاث ركائز وعناصر مفقودة بالتجربة الكويتية ، وجاء الوقت لتحويل هذه الأفكار إلى مشاريع أو قانون يطبق على أرض الواقع.

ولفت إلى أن الاقتراح الذي تقدم به يضمن تعزيز هذه الركائز الثلاث وأولها الاستقلالية، وذلك من خلال نقل تبعية الهيئة من وزيري العدل والمالية إلى رئيس الوزراء وتعديل المادة 6 من القانون بشأن تشكيل مجلس إدارة الهيئة بحيث يتم تشكيل مجلس الإدارة بترشيح من مجلس الوزراء وموافقة مجلس الأمة.

وأفاد بأن الركيزة الثانية هي أن تكون للهيئة أدوات وسلطة محاسبة حقيقية، ولذلك تضمن الاقتراح الذي تقدم به اضافة مادة برقم 11 مكرر للقانون تنص على أن تنشأ في المحكمة الكلية محكمة تسمى محكمة نزاهة تختص بالفصل بجرائم الفساد المنصوص عليها في المادة 22 من هذا القانون وتتبع هيئة مكافحة الفساد.

وتابع أن الركيزة الثالثة هي المشاركة الشعبية الفاعلة، ولذلك اقترح اضافة مادة جديدة تنص على أن تتم مكافأة المبلغ بمكافأة ماليا إذا أدى الإبلاغ إلى الحيلولة دون وقوع أي من جرائم الفساد أو أدى الى اكتشاف الجرائم أو مرتكبيها أو البعض منهم أو استرداد الأموال الناتجة منها بعد التأكد من مآل البلاغ.

وأكد الصقعبي أن قضية محاربة الفساد قضية مجتمعية عامة وهي قضية وطن ودولة وتحتاج لانتفاضة مجتمعية، مشددا على انه «لا يمكن التقدم في الإسكان أو تطوير التعليم أو إصلاح المنظومة الاقتصادية التي تعاني من خلل ما لم تكون هناك مواجهة ومعالجة حقيقية لملف الفساد».

«القوى العاملة»

بتشغيل النساء حتى الساعة الثانية عشرة ليلاً ، في أنشطة البنوك والمطاعم وجمعيات النفع العام ومكاتب المحاماة والحدائق الترفيهية والجمعيات التعاونية والمؤسسات التعليمية وصالونات تجميل السيادات والمكاتب السياحية ، ووكلاء مكاتب الطيران والمجمعات والمؤسسات والأسواق التجارية.

حملة تطهير

مكلفة بتقديم مشورة خارجية إلى البنتاغون ، في مختلف المجالات ، لتحديد ما إذا كانت ستحقق «فوائد ملموسة» للوزارة.

وقال إنه سيتم بالتالي استبعاد مئات الخبراء ، وتعليق أنشطة العديد من اللجان حتى يونيو ، ومعظم الخبراء سيتم إقصاؤهم اعتباراً من 16 فبراير .

وبعد فترة وجيزة من انتخابات نوفمبر ، طردت إدارة ترامب وزيري الخارجية السابقين هنري كيسنجر ومادلين أولبرايت من «مجلس سياسة الدفاع» «ديفنس بوليسي بورد»، المكلف بالمساعدة في وضع الاستراتيجية الدفاعية الأميركية.

وقد عيّن بدلاً منهما البرلماني الجمهوري السابق نيوت غينغريتش، الذي يُعتبر من «الصقور»، والجنرال السابق أنتوني تاتا، الذي أصبح معلقاً على قناة «فوكس نيوز»، واشتهر بتغريداته المعادية للإسلام.

وكان ترامب قد عيّن أيضاً كوري ليفاندوفسكي وديفيد بوسي، المسؤولَيْن في حملته الانتخابية، في «مجلس أعمال الدفاع» «ديفنس بيزنس بورد»، الذي يفترض أنه يقدم رأياً مستقلاً بشأن العقود الرئيسية التي يمنحها البنتاغون.

ولا يتقاضى الخبراء المشاركون في هذه اللجان أجراً، لكن الوظيفة الرفيعة المستوى تؤمن لهم إمكانية الوصول إلى معلومات مهمة.

وأكد أوستن أنه يريد التحقق من جدوى هذه اللجان، لكن البنتاغون قال إن القرار جاء على أثر عشرات التعيينات التي قامت بها إدارة ترامب في اللحظة الأخيرة.

وقال المتحدث باسم البنتاغون جون كيربي : «من المؤكد أن النشاط المحموم الذي حدث في تشكيلة العديد من هذه اللجان بين نوفمبر ويناير ، أثار قلق الوزير أوستن بشدة ، وساعده بالتأكيد على اتخاذ هذا القرار».

وبعد تقييم هذه اللجان سيقرر أوستن عدد تلك التي يرغب في الإبقاء عليها وسيعين خبراء جدداً.